



ريو دي جانيرو، البرازيل
٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال
الوثيقة الختامية للمؤتمر

المستقبل الذي نصبو إليه

أولا - رؤيتنا المشتركة

- ١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، المجتمعون في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بمشاركة كاملة من هيئات المجتمع المدني، نحدد التزامنا بالتنمية المستدامة وبتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح الـأجيال الحالية والمقبلة.
- ٢ - إن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وأحد الشروط اللازمة للتنمية المستدامة. ونحن نلتزم في هذا الصدد بالعمل عاجلا على تخلص البشرية من ربقة الفقر والجوع.
- ٣ - من ثم نُقرُّ بالحاجة إلى مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة من خلال تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلوات المتبادلة بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها جميعا.
- ٤ - وندرك أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها، هي الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة وشروطها الأساسية. ونحدد أيضا تأكيد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو

الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل، وإتاحة المزيد من الفرص للجميع، وخفض أوجه التفاوت، ورفع مستويات المعيشة الأساسية؛ وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية إداراً متكاملة ومستدامة تكفل أموراً من جملتها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسير جهود حفظ النظم الإيكولوجية وإحيائها وإعادةها إلى أصلها وإكسابها القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة.

٥ - ونجدد تأكيد التزامنا ببذل قصارى الجهد للإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول العام ٢٠١٥.

٦ - م بأن الناس وهنهم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد، نسعى إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سوياً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة.

٧ - ونجدد تأكيد مضميننا في الاسترشاد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وذلك في احترام تام للقانون الدولي ومبادئه.

٨ - ونجدد أيضاً تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام العام بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.

٩ - ونجدد تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك سائر الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونشدد على مسؤوليات جميع الدول، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للجميع والعمل على حمايتها وتدعيمها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصلي القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الممتلكات أو الميلاد أو الإعاقة أو غير ذلك من الأحوال.

١٠ - ونذكر بأن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عن إيجاد البيئة المواتية، هي أمور أساسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع. ونجدد تأكيد التزامنا ببلوغ أهدافنا الإنمائية المستدامة. ونحن بحاجة إلى إقامة مؤسسات فعالة وشفافة ومسؤولة وديمقراطية على جميع الأصعدة.

١١ - ونجدد التزامنا بتعزيز التعاون الدولي لمجابهة التحديات المستمرة المتصلة بتوفير التنمية المستدامة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نجدد تأكيد الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المطرد، وتوطيد العدل الاجتماعي، وحماية البيئة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق تكافؤ الجميع في الفرص وحماية الطفل وبقائه وتمتيعه بكامل أسباب النماء، بما في ذلك عن طريق التعليم.

١٢ - ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم نجدد التزامنا بالتنمية المستدامة، عن طريق تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وسد الفجوات المتبقية في هذا المجال، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ونعرب عن عزمنا معالجة موضوعي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

١٣ - وندرك أن الفرص المتاحة للناس للتأثير في حياتهم ومستقبلهم، والمشاركة في صنع القرارات والإفصاح عن شواغلهم هي أمور أساسية للتنمية المستدامة. ونشدد على أن التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة. وتحقيقها لا يكون إلا بالائتلاف العام بين الناس والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتضافر جهودهم من أجل المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ثانياً - تجديد الالتزام السياسي

ألف - إعادة تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة

١٤ - نشير إلى إعلان استوكهولم المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد بستوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢.

١٥ - ونجدد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ويشمل ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو.

١٦ - ونجدد تأكيد التزامنا بالتنفيذ التام لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (وخطوة جوهانسبرغ التنفيذية)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة المنبثق عن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة

للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل باربادوس)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحدد أيضا تأكيد التزامنا بالتنفيذ التام لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول)، وبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة بلدان الناهلية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والإعلان السياسي المتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشير أيضا إلى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية والثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتوافق آراء مونتييري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٧ - وندرك أهمية اتفاقيات ريو الثلاث الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة ونحث، في هذا الصدد، جميع الأطراف على التنفيذ التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وفقا لمبادئ وأحكام كل منها، وعلى اتخاذ إجراءات وتدابير فعالة وملموسة في المستويات كافة، وتعزيز التعاون الدولي.

١٨ - ونعقد العزم على تنشيط الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ورفع مستوى التزامه بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونحدد كذلك تأكيد التزامات كل منا في إطار الأهداف الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢. ومن ثم نصمم على اتخاذ تدابير ملموسة تعجل بتنفيذ التزامات التنمية المستدامة.

باء - تعزيز التكامل والتنفيذ والاتساق: تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وسد الفجوات المتبقية والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة

١٩ - ندرك أن السنوات العشرين التي مضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ قد شهدت تقدما متفاوتا، بما في ذلك في مجالي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المقطوعة سابقا. وندرك أيضا الحاجة إلى تعجيل التقدم المحرز في سد الفجوات الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واغتنام الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة واستحداث فرص جديدة عن طريق النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشدد على استمرار الحاجة إلى إيجاد بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن مواصلة التعاون الدولي وتوطيده، ولا سيما في ميادين الملقبوالدين والتجارة ونقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه، والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة وبناء القدرات والشفافية والمساءلة. وندرك تنوع الأطراف الفاعلة والجهات المعنية المنخرطة في مسعى التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نؤكد استمرار الحاجة إلى المشاركة الكاملة والفعالة لجميع البلدان في عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي، ولا سيما منها البلدان النامية.

٢٠ - ونعترف بأن التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢ لم يكن كافيا في بعض النواحي وندرك ما حصل من انتكاسات في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، والتي زاد من خطورتها ما شاب قطاعات المال والاقتصاد والأغذية والطاقة من أزمات متعددة هددت قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما منها البلدان النامية. ومن غاية الأهمية في هذا الصدد ألا ننكص عن التزامنا بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وندرك أيضا أن أحد أهم التحديات الحالية التي تواجه جميع البلدان، وبخاصة النامية منها، هو تأثير الأزمات المتعددة التي تُلَمُّ بالعالم اليوم.

٢١ - ويقلق بالنا شديد القلق أن فردا واحدا من كل خمسة أفراد في هذا الكوكب، أي ما يفوق بليون شخص، ما زال يعيش في الفقر المدقع، وأن فردا واحدا من كل سبعة أفراد، أي ١٤ في المائة، يعاني نقص التغذية، هذا مع استمرار الأخطار التي تمثلها تحديات الصحة العامة في كل مكان، ومن ضمنها الجوائح والأوبئة. ونلاحظ في هذا السياق المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن الأمن البشري. ونعترف بأننا، بالنظر إلى توقعات ارتفاع عدد سكان العالم إلى ما يتعدى تسعة بلايين نسمة بحلول العام ٢٠٥٠ وتمرکز ما يقدر بثلاثي هذا

العدد في المدن، نحتاج إلى زيادة الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر والجوع والأمراض التي يمكن تجنبها.

٢٢ - ونذكر نماذج التقدم المحرز في التنمية المستدامة على الأصعدة الإقليمية والوطني ودون الوطني والمحلي. ونلاحظ أن الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة تنعكس آثارها في السياسات والخطط الموضوعة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني، وأن الحكومات قد عززت التزامها بالتنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق سن تشريعات وإقامة مؤسسات وإبرام اتفاقات والتزامات دولية وإقليمية ودون إقليمية وتنفيذها.

٢٣ - ونعيد تأكيد أهمية دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والنهوض بتمكين الفقراء وأولئك الذين يعيشون في أوضاع من الضعف بما في ذلك جهود إزالة العقبات التي تحول دون إتاحة الفرص وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتنمية الزراعة المستدامة، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، واستكمالها بسياسات اجتماعية فعالة، بما فيها وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - ونعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، ونلاحظ ضرورة أن تتناول استراتيجيات التنمية المستدامة عمالة الشباب تناولاً استباقياً على كافة المستويات. وفي هذا الصدد، نقر بضرورة وضع استراتيجية عالمية للشباب والعمالة بناء على عمل منظمة العمل الدولية.

٢٥ - ونعترف بأن تغير المناخ أزمة شاملة ومستمرة ونعرب عن قلقنا لأن الآثار السلبية لتغير المناخ تؤثر بحكم نطاقها وخطورتها على كافة البلدان وتقوض قدرة كافة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتهدد استمرارية الأمم وبقائها. ولذلك فإننا نؤكد أن **مكثف** المناخ تتطلب عملاً عاجلاً وطموحاً، وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٦ - ونشجع الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٢٧ - ونكرر تأكيد التزامنا، المعرب عنه في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، باتخاذ تدابير وإجراءات فعالة

أخرى، طبقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الأعمال الكامل لحق تقرير مصير الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي الذي يظل يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على بيتتها ويتنافى مع كرامة الإنسان وقدره ويات من المتعين مكافحته والقضاء عليه.

٢٨ - ونجدد كذلك التأكيد على أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي ألا يفسر ذلك بكونه ترخيصا أو تشجيعا لأي عمل ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو ضد استقلالها السياسي.

٢٩ - ونعقد العزم كذلك على اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة أخرى، طبقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متأثرة بحالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متأثرة بالإرهاب.

٣٠ - ونذكر أن العديد من الناس، لا سيما الفقراء منهم، يعتمدون مباشرة على النظم الإيكولوجية في كسب عيشهم، وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والمادي، وفي تراثهم الثقافي. ولهذا السبب، فإن من الأساسي خلق فرص العمل اللائق وتوليد الدخل بما يخفض من الفوارق في مستويات المعيشة. سينا لتلبية احتياجات الناس وتعزيزا لسبل العيش والممارسات المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

٣١ - ونؤكد وجوب أن تكون التنمية المستدامة جامعة وتمحورة حول الناس، وتعود بالنفع على جميع الناس وتشملهم، بمن فيهم الشباب والأطفال. ونسلم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران هامان للتنمية المستدامة والمستقبلنا المشترك. ونعيد تأكيد التزامنا بضمان المساواة للمرأة في الحقوق، وفرص وصولها ومشاركتها وقيادتها في الاقتصاد والمجتمع وصنع القرار السياسي.

٣٢ - ونسلم بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه البلدان الأشد ضعفا ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. كما أن البلدان التي هي في حالات نزاع تحتاج إلى أن تولى لها عناية خاصة.

٣٣ - ونعيد تأكيد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للتصدي لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ المطرد لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ونؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة متضافرة دعمها في الإبقاء على الزخم

الذي حققته في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - ونجدد التأكيد على أن برنامج عمل اسطنبول يوجز أولويات التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ويحدد إطاراً لتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنفيذها. وملتزم بمساعدة أقل البلدان نمواً على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وكذلك جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٥ - ونسلم بضرورة إيلاء المزيد من العناية لأفريقيا وتنفيذ ما قطع في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة من التزامات سبق الاتفاق عليها بشأن احتياجاتها الإنمائية. ونلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا قد تزايدت في السنوات الأخيرة. غير أنها لا تزال متخلفة عما تم التعهد به في الالتزامات المقطوعة سابقاً. ونؤكد ما لدعم جهود التنمية المستدامة لأفريقيا من أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نلتزم مجدداً بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، ولا سيما تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إضافة إلى الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا لعام ٢٠٠٨.

٣٦ - ونذكر القيود الخطيرة التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الثلاثة في البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بمعالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها وذلك عن طريق التنفيذ الكامل والمناسب والفعال لبرنامج عمل ألماتي بصيغته الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج.

٣٧ - ونقر بالتقدم الذي أحرزته البلدان المتوسطة الدخل في تحسين رفاه شعوبها، كما نذكر التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من الفوارق، وتحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة تدرج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونكرر تأكيد ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي هذه الجهود تعزيزاً كافياً، بأشكال شتى، تراعي احتياجات هذه البلدان وقدرتها على تعبئة مواردها الداخلية.

٣٨ - ونقر بضرورة وضع مقاييس أوسع نطاقاً تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتحسين اتخاذ قرارات السياسات العامة عن بينة، وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة

الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر مؤسساتها، في برنامج عمل في هذا المجال استناداً إلى المبادرات القائمة.

٣٩ - ونسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن أمننا الأرض تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق ونلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. ونعرب عن اقتناعنا بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، يلزم تعزيز الوئام مع الطبيعة.

٤٠ - وندعو إلى اتباع نهج شمولية ومتكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها الإنسانية من أجل العيش في وئام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظام الإيكولوجي للأرض وسلامته.

٤١ - ونعترف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم ونقر بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة.

جيم - إشراك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين

٤٢ - نعيد تأكيد الدور الرئيسي لكافة مستويات الحكومة والهيئات التشريعية في تعزيز التنمية المستدامة. ونسلم كذلك بالجهود والتقدم المحرز على الصعيدين المحلي ودون الوطني، ونعترف بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به السلطات والمجتمعات المحلية في تنفيذ التنمية المستدامة، بأمر منها إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة، وتزويدهم بمعلومات ذات صلة، حسب الاقتضاء، بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونعترف كذلك بأهمية إشراك كافة صناعات القرارات المعنيين في التخطيط لسياسات التنمية المستدامة وتنفيذها.

٤٣ - ونؤكد أن المشاركة العامة الواسعة وتوفير فرص الوصول إلى المعلومات والإجراءات القضائية والإدارية أمران أساسيان في تعزيز التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة تتطلب الإشراك الهادف والمشاركة الفعلية للهيئات التشريعية والقضائية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني، وإشراك كافة الفئات الرئيسية: النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والشباب، والنقابات، ودوائر الأعمال والصناعة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، ومجموعات المتطوعين والمؤسسات والمهاجرون والأسر إضافة إلى المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، نتفق على أن نعمل بصورة وثيقة مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الأطراف ذات المصلحة ونشجع مشاركتها الفعلية، حسب الاقتضاء، في العمليات التي تسهم في صنع القرار، والتخطيط لسياسات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها على كافة المستويات.

٤٤ - ونسلم بدور المجتمع المدني وأهمية تمكين كافة أفراد المجتمع المدني من المشاركة الفعلية في التنمية المستدامة. ونعترف بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يتوقف، في جملة أمور، على تعزيز فرص الحصول على المعلومات، وبناء قدرة المجتمع المدني وكذلك هيئة بيئة تمكينية. ونذكر أن تكنولوجيا المعلومات صالات تولد تدفق المعلومات بين الحكومات والجمهور. وفي هذا الصدد، من الأساسي العمل من أجل تحسين فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الشبكات والخدمات العريضة النطاق، وتحسين الفجوة الرقمية، مع الاعتراف بمساهمة التعاون الدولي في هذا الصدد.

٤٥ - ونؤكد أن للمرأة دورا حيويا يمكن أن تقوم به في تحقيق التنمية المستدامة. ونعترف بالدور القيادي للمرأة ونعقد العزم على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفعلية في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها وصنع القرار المتعلق بها على كافة المستويات.

٤٦ - ونقر بأن إنجاز التنمية المستدامة سيكون مرهونا بالمشاركة النشطة من القطاعين العام والخاص. ونسلم بأن المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر سبل منها تلك الأداة الهامة المتمثلة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وندعم الأطر التنظيمية والسياسات الوطنية التي تمكن قطاعي الأعمال والصناعات من تعزيز مبادرات التنمية المستدامة، مع مراعاة أهمية تحلي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية. وندعو القطاع الخاص إلى اتباع ممارسات الأعمال المسؤولة، كتلك التي يشجعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٤٧ - ونقر بأهمية تقارير مراعاة الشركات لمبادئ الاستدامة، ونشجع الشركات، ولا سيما الشركات المقيدة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج معلومات الاستدامة في صلب تقاريرها الدورية أينما كان هذا ملائما. ونشجع قطاع الصناعات والحكومات المهتمة وجميع الجهات المعنية على القيام، حسب الاقتضاء، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، بوضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل إجراءات دمج تقارير مراعاة مبادئ الاستدامة، مع مراعاة خلاصة التجارب المتعلقة بالأطر الموجودة بالفعل، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات.

٤٨ - ونسلم بأهمية مساهمة الأوساط العلمية والتكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة. وملتزم بالعمل مع الأوطاد الأكاديمية والعلمية والتكنولوجية وتعزيز التعاون فيما بينها وبالأخص في البلدان النامية، وذلك لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان

الخاص، سوف نواصل اعتماداً ما هو مناسب من الأطر الوطنية التنظيمية والأطر المتعلقة بالسياسات العامة بطريقة تتسق مع القوانين الوطنية، من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، بغية تعزيز قطاع أعمال حيوي وجيد الأداء، وتيسير مباشرة الأعمال الحرة والابتكار. بما في ذلك في صفوف النساء والفقراء والضعفاء. وسنعمل على تحسين نمو وتوزيع الدخل، بسبل منها زيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال، وعلى تحسين النظم الضريبية. ونسلم بأن الدور الذي يتعين على الحكومات الاضطلاع به فيما يتعلق بتعزيز القطاع الخاص وتنظيمه يختلف من بلد لآخر حسب الظروف الوطنية.

باء - التكنولوجيا

٢٦٩ - ونشدد على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونذكر بالأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتمويل وإتاحة المعلومات وحقوق الملكية الفكرية بصيغتها المتفق عليها في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وخاصة دعوتها إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها لا سيما في البلدان النامية، وتمويل ذلك، عند الاقتضاء، بشروط إيجابية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه. ونحيط علماً أيضاً بما استجد من تطورات بشأن المناقشات والاتفاقات التي تناولت هذه المسائل منذ اعتماد الخطة التنفيذية.

٢٧٠ - ونؤكد أهمية تمكين جميع البلدان من الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يستجد من معارف عامة ومتخصصة ومن خبرات. ونؤكد كذلك أهمية العمل التعاوني فيما يتصل بالابتكار التكنولوجي وبإجراء البحوث والتطوير. ونتفق على أن ندرس في المحافل ذات الصلة طرائق تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٢٧١ - ونسلط الضوء على ضرورة إيجاد البيئات المواتية لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً وتكييفها ونشرها ونقلها. ونلاحظ، في هذا السياق، دور الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية والتعاون الدولي في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً. ونحن نشارك، سواء في بلداننا أو من خلال قنوات التعاون الدولي، في تعزيز الاستثمار في العلوم والابتكار والتكنولوجيا تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٢٧٢ - ونحن ندرك أهمية تعزيز القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية في خدمة التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد ذلك البلدان، وبخاصة النامية منها، على أن تستحدث بنفسها حلولاً مبتكرة خاصة بها وتطور البحوث العلمية والتكنولوجيات الجديدة السليمة بيئياً بدعم

